

أخبار العرب

زواج على ورقة طلاق - قصة الوحدة المصرية السورية - بيت الوحدة (2 من 3)

د. رءوف عباس

21 فبراير 2002

كانت الوحدة المصرية السورية التي أنشئت "الجمهورية العربية المتحدة" فصلا مثيرا من فصول التاريخ العربي المعاصر، عبرت عن أمل الجماهير العربية الكبرى التي تجمع شتاتهم، وتفرض وجودهم على الساحة الدولية، وتخلص الوطن العربي من اليأس الصديدي التي أصابت عضوا من الجسد العربي في فلسطين.

علقت الآمال على دولة الوحدة التي ولدت على غير انتظار فجأة مع مطلع فبراير 1958، وحصلت على شهادة ميلاد رسمية بعد استفتاء شعبي كاسح في 21 فبراير، وجاءت ولادتها في أشد فصول الحرب الباردة تقريبا وهياجاً، فصل ملء بالأعاصير والعواصف والرعود التي أثارها قطبا الحرب الباردة وأصابت فيما أصابت شعوب العالم التي فضلت أن تملك عصمتها بيدها وتتأى بنفسها عن الارتباط بأحدى الكتلتين، جاء ميلاد الوحدة في هذا الجو المضطرب، بعد عامين من حرب السويس التي كانت علامة فارقة في تاريخ حركة التحرر الوطني في العالم وتاريخ الشرق الأوسط. ولكن الوحدة لم تدم أكثر من ثلاث سنوات ونصف، فما لبث أن وقع انقلاب الانفصال في 28 سبتمبر 1961 لتطوى صفحة من تاريخ العرب المعاصر، ولينزوى معها أمل الوحدة الذي داعب أحلام الأجيال التي عاشت تنادى بالقومية العربية من العقد الأول من القرن العشرين والتي راعها أن تنبذ أحلامها بتقسيم المشرق العربي إلى عدد من الدول والدويلات روعى في تصميمها مصالح الاستعمار فاقترن نضالهم ضد الاستعمار بالنضال من أجل اذابة الحدود المصطنعة واقامة الدولة العربية الواحدة.

إنقضت أفراس الوحدة بمواكبها، ومسيراتها، وأهازيجها، والخطب التي ألقاها عبد الناصر على الجماهير الزاحفة على دمشق من جميع أنحاء سورية ومن لبنان، وتوالت ردود الأفعال على الصعيدين الدولي والعربي، فبدأت دول حلف بغداد تعيد حساباتها وعم القلق النظامين الأردني واللبناني. ووسط هذا الصخب كان لا بد من ترتيب بيت الوحدة ليبدأ لون جديد من الحياة في ظل الجمهورية العربية المتحدة، ولتبدأ مرحلة المواءمة بين الاقليمين الشمالي (سورية) والجنوبي (مصر)، ولتبدأ مع هذا كله سلسلة المتاعب التي قادت إلى الطلاق المبكر بوقوع الانفصال في 28 سبتمبر 1961.

إختلاف الطيف السياسي والإقتصادي

كانت قدرة البلدين على الحياة معا تحت سقف نظام سياسي واحد هو التحدي الحقيقي، فالنكينة السياسية الاجتماعية لمصر ثورة يوليو كانت تختلف عنها في سورية، فعلى حين إعتاد المصريون معايشة الدولة المركزية، وغلب عليهم طاعتها والانصياع لأوامرها، كانت سورية بتكوينها الطائفي وتنوع وتعدد الاتجاهات السياسية فيها، وامتداد روابطها إلى خارج حدود سورية تحتاج إلى معالجة خاصة، كذلك إختلف الواقع الإقتصادي للبلدين إختلافا كبيرا، فالتجارة الإقليمية مع جيران سورية تربطها بمصالح خارج الحدود، إعتبرت الوحدة خطرا يهدد وجودها، وهي أمور لم يعيها عبد الناصر، أو أدركها وهون من شأنها إعتادا على هذا التأييد الجماهيري الساحق الذي قبولت به الوحدة وزعامته التي لا ينازع فيها أحد.

القرار المتسرع

كانت العجلة التي تمت بها الوحدة، والاعتبارات السياسية التي دفعت لها عاملا هاما حال دون دراسة الواقع السوري دراسة وافية تساعد على وضع النظم الكفيلة بنجاح الوحدة، ودمج الاقليمين دمجا فعليا إقتصاديا وسياسيا.

وبغض النظر عن حجم المتاعب السياسية الداخلية في سورية كعامل سلبي هدد استمرار الوحدة، وقاد إلى الانفصال، كانت المتاعب الاقتصادية بالغة الخطورة، إذ قاطع شركاء سورية التجاريين التقليديين (العراق - إيران - الأردن - تركيا) تجارتها، ولم تكن مصر تستطيع أن تلعب دور البديل، مما أدى إلى كساد خطير في السوق السورية بما ترتب عليه من آثار سلبية. ولعبت الطبيعة دورا هاما في تعميق الأزمة، فشهدت سورية جفافا على مدى ثلاث سنوات أدى إلى هبط الإنتاج الزراعي وتفاقم الأزمة في الريف والبادية على السواء. وزاحمت المصنوعات المصرية الإنتاج السوري الأقل جودة والأعلى سعرا مما كان له تأثيره السلبي على الصناعة السورية، وخاصة صناعة النسيج. وجر الكساد معه البطالة التي أخذت في الازدياد بما ترتب عليها من آثار إجتماعية سلبية كان على حكومة الوحدة أن تجد حلا لها.

عدم الإستقرار الإقتصادي

فإذا أضفنا إلى هذا ماكانت تعانيه سورية من غياب التخطيط الإقتصادي قبل الوحدة بسبب حالة عدم الإستقرار الإقتصادي التي عاشتها منذ تحقيق الإستقلال، وضعف البنية الأساسية في قطاع المواصلات والطرق والرى التي كانت مهمة تماما قبل الوحدة، نستطيع أن ندرك حجم العمل الذي كان على حكومة الوحدة القيام به حتى يتم تحقيق قدر مناسب من التنمية.

وقد سارعت الحكومة بإعداد خطة تنمية خمسية خاصة بسورية إهتمت بتحديد المشروعات اللازمة للتنمية، دون أن تهتم اهتماما كافيا بتحليل الموارد المتاحة مما جعل هناك صعوبات في تدبير الاستثمارات اللازمة للخطة التي ركزت بشكل خاص على مشروعات البنية الأساسية كسد الفرات وإنشاء الطرق وتحسين المواصلات.

ونظرا لانخفاض إنتاج القمح بسبب الجفاف، اضطرت الحكومة إلى ترشيد الاستهلاك، واستطاعت أن تتوصل مع الولايات المتحدة الى إتفاق تم بمقتضاه مد العمل بإتفاقية فائض الأغذية الأمريكية -التي كانت تمد مصر بحاجتها من القمح- لتغطي جانباً من حاجة سورية إلى القمح.

ولما كان القطاع الخاص السوري يشكل عصب الاقتصاد، فإن حكومة الوحدة بذلت الجهد لتوفير أوضاع القطاع الخاص في إطار خطة التنمية، ولكن تطبيق الإصلاح الزراعي في سورية، وتزايد تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد، جعل القطاع الخاص يحجم عن الوفاء بنصيبه في التنمية تحسبا لاحتمالات التأميم، مما كان له آثاره السلبية على التنمية.

تداعيات تأميم المعارف والشركات

كانت النية خالصة لدفع عجلة الاقتصاد، وحل الأزمة القائمة، أو على الأقل التخفيف من حدتها تدريجيا، ولكن الأمر كان يتطلب وقتا طويلا، ولم تكن الأحوال الاقتصادية في مصر أحسن حالا، فقرارات التأميم لم تفلح في إجتذاب رأس المال المصري إلى مجالات الاستثمار المختلفة التي طرحتها المجالس القومية للإنتاج والخدمات، واضطرت الدولة أن تأخذ على عاتقها إدارة الاقتصاد مباشرة وتسليم زمام قيادته للقطاع العام، فكانت قرارات يوليو 1961 التي شملت مصر وسورية، وتضمنت تأميم الشركات السورية، وبذلك ضربت مصالح البرجوازية في الإقليمين في الصميم، ولكن الوضع كان مختلفا في سورية عنه في مصر، فالبرجوازية السورية رجالها في الجيش وفي التنظيمات السياسية، وهياً ذلك الفرصة للسير على طريق الطلاق.

واكب ذلك الاحتدام التدريجي لأزمة النظام السياسي لدولة الوحدة، كانت هناك الوزارة المركزية التي تضم الوزارات السياسية ووزارات الخدمات التي تتولى الادارة الفعلية لسياسة البلاد، وكان هناك مجلس الأمة الذي يتولى سلطة التشريع، ووزارات تنفيذية في كل إقليم، ولكن خيوط السلطة ومفاتيح صنع القرار كانت كلها في يد "الزعيم" رئيس الجمهورية، وتحولت هيئة التحرير إلى تنظيم موحد أوجد هو "الاتحاد القومي" المنبر الوحيد للعمل السياسي وتحويل بدوره - بعد يوليو 1961- إلى "الاتحاد الاشتراكي العربي". وفي كل الأحوال كان التنظيم السياسي هشا، يفتقر إلى الشعبية، ويضم حشود الانتهازيين أكثر مما يضم من المناضلين الحقيقيين.

تنصيب السراج مسؤولا عن الإقليم الشمالي

وفي سورية وضع "الاتحاد القومي" تحت قيادة عبد الحميد السراج وزير الداخلية (ثم نائب رئيس الجمهورية فيما بعد) لما عرف عنه من إخلاص للوحدة، فقد كان له دور حاسم في قيامها، كما برهن على ولائه التام للنظام وللزعيم بكشفه مؤامرة الملك سعود لإجهاض الوحدة عشية قيامها، فجمع في يده أجهزة الأمن (المباحث العامة والمخابرات) إلى جانب قيادة التنظيم السياسي، ولما كان العدو اللدود للبعث والشيوعيين والساسة البراليين وعملاء الأنظمة الغربية المعادية لدولة الوحدة، فقد كانت تصرفاته مع هؤلاء تتسم بالعنف والبطش، ونظرا لم يتمتع به من ثقة عبد الناصر، فقد حسبت كل تصرفاته على النظام والزعيم. وحاول عبد الناصر أن يوازن نفوذ عبد الحميد السراج بتكليف المشير عبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة بتولى أمور سورية، فقام عبد الحكيم عامر بالتصرف على نحو شبيه بما كان يفعله نائب السلطان في العصر المملوكي، وأحاط نفسه بحاشية من الضباط والمدنيين الانتهازيين والمنافقين الذين صفوا - بإسمه - حساباتهم مع خصومهم، وكان من بينهم من له ماض في العمل مع قوى رجعية وخارجية وخرج من بينهم صناع إنقلاب الإنفصال.

وعبثا حاول عبد الحميد السراج تنبيه عبد الناصر إلى ممارسات وسلوكيات المشير، وما تثيره من ضيق السوريين به وبالنظام، فلم يستمع له عبد الناصر، حتى اضطر إلى تقديم إستقالته فرفض عبد الناصر قبولها، ولكن كانت الأمور تسير بخطى سريعة في طريق اللاعودة.

الحديث عن "هيمنة" مصرية

أحس السوريون أن دولة الوحدة قد أسفرت عن هيمنة مصرية، وغذى هذا الإحساس رجال حزب البعث الذين ضاقوا ذرعا بسياسة عبد الناصر، فقد كانوا يعلقون الآمال على تسخير "الاتحاد القومي" لخدمة أغراضهم السياسية، فاستبعدهم منه، وضيق الخناق (من خلال أجهزة الأمن) على كل النشطين من عناصر الحزب، واستبعد المعروفين منهم من الجيش إلى الوظائف المدنية، ونقل الضباط المشكوك في إنتمائهم للبعث للخدمة في مصر (وكان من بين هؤلاء حافظ الأسد

ومصطفى طلاس وغيرهما من الضباط) . وشعر من كان من رجال البعث في أعلا مناصب السلطة كوزراء أو نواب لرئيس الجمهورية أنهم لا يملكون دفة السلطة، فقرروا الاستقالة من مناصبهم.

أما الشيوعيون فنكبوا في غمار الصراع بين عبد الكريم قاسم (بعد قيام ثورة العراق في 14 يوليو 1958) وجمال عبد الناصر الذي راعه إعتقاد النظام العراقي على الشيوعيين وتأييد الاتحاد السوفيتي له وهجوم خالد بكداش على النظام الوجودي من صوفيا وبكين، فتم حشد الشيوعيين في السجون والعتقالات حتى الانفصال (بالنسبة للسوريين) وحتى عام 1964 بالنسبة للمصريين.

إعتقالات اليساريين بالجملة

لقد قامت الوحدة على نفس البنية السياسية التي سادت سورية عند قيامها، وإذا كان قادة التكتلات داخل الجيش السوري الذين حركوا الأحداث، ومعهم قادة حزب البعث قد قبلوا بشروط عبد الناصر بالفصل بين الجيش والسياسة وحل الأحزاب، فإنها جميعا ظلت تحتفظ بروابطها ومواقفها السياسية بصورة أو بأخرى، ومع مشاركتها في النظام الذي أقامته تحت أعلام الوحدة احتفظت بتناقضاتها، وزادتها عمقا واتساعا. كما أن انتقال مركز الحكم إلى القاهرة جعل دمشق تشعر بالفراغ والتهميش بعدما كانت مركز الحركة وصنع الأحداث. وبدأت تظهر نغمة زكاهما سلوك عبد الحكيم عامر تتحدث عن "الاستعمار المصري"، وروجت لها الادعاءات المعادية.

إضطراب الأجواء الداخلية

وبلغ الضيق بعبد الناصر من تصرف السياسة السوريين معه حد الكتابة إلى عبد الحكيم عامر في دمشق في 5 يناير 1960 قائلا: "...وأنا الآن خائف على نفسي، خائف من أن أكفر بالقومية والعروبة والوحدة، لأن هؤلاء الناس قرفوني، كل واحد يشتم في الثاني ويسبه في كل شيء".

ووسط هذا الجو السياسي المضطرب، كانت القوى العربية المعادية للوحدة، وخاصة الملك سعود والملك حسين تبنى الجسور مع ضباط الكتل العسكرية الذين تمترس بعضهم في حاشية المشير عبد الحكيم عامر، وتهيأت الظروف للقيام بانقلاب ضد الوحدة.

الإنقلاب على الوحدة

وفي صباح 28 سبتمبر 1961 تحركت الدبابات إلى دمشق، فاحتلت مبنى القيادة العامة ومحطة الإذاعة والتليفزيون وكل نقاط التحكم وصدر البيان الأول عن قيادة الانقلاب التي حملت إسم "القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة" جاء نصه كالتالي:

"في صباح هذا اليوم قام جيشكم الذي كان دائما وسيبقى دعامة وطنية راسخة، قام للحفاظ على أرض الوطن وسلامته وحرية وكرامته، قام لازالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب، واننا نعلن أن هذه الانتفاضة الوطنية لا صللتها بشخص أو فئة معينة، إنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع الغير شرعية... إننا طرقتنا كل باب للإصلاح قبل أن نتفجر، ولم نجد وسيلة للتحرر من المستغلين واتباع طريق الحرية إلا القوة، لكي تعود للشعب حرية، وللجيش كرامته".

وطويت بذلك صفحة الوحدة، غير أن الانفصال كان له آثاره على الصعيدين الدولي والعربي.